الثورة السورية على مِحَكِّ التغيير (٢)

أشهر حاسمة، وتحولات جذرية سياسيا وعسكريا..

قراءة في السيناريوهات الإقليمية والدولية..

الكاتب: ماهر علوش

مقدمة..

دخلت الثورة السورية عامها الثامن وهي لا تزال ترزح تحت وطأة التجاذبات الدولية، الأمر الذي يفسر كثرة التقلبات التي تمر بها، حيث باتت إحدى أهم الأوراق التي يتم طرحها في أي بازار سياسي بين الدول الكبرى، وهذا يحتم علينا كسوريين البحث عن مخارج عملية تحرر الثورة من قيود الاحتكار الدولي.. لن أعود كثيرا في التاريخ، وإن كان يجدر التنبيه على المحطات الرئيسية التي ينبغي لكل باحث في الثورة أن يقف عندها، ويعتني بها، ويحللها، ويدرس آثارها، وانعكاساتها؛ لما لها من بالغ الأثر في تغيير مجريات الأحداث، ولأنه يمكن الجزم بأن ما قبلها ليس كما بعدها..

التدخل الروسي.. تحول جذري على الصعيد السياسي والعسكري..

لقد كان التدخل الروسي المباشر في سوريا أواخر سبتمبر ٢٠١٥ والارتدادات التي نشأت منه على الصعيد السياسي والعسكري من أبرز المحطات التي ينبغي الوقوف عندها في البحث، حيث أرخت بظلالها على الثورة السورية لعدة أعوام.. وكان أحد أهم آثار هذا التدخل تراجع الولايات المتحدة الأمريكية أمام الآلة العسكرية الروسية، والانتقال من **"سياسة المواجهة"** إلى **"سياسة الاحتواء"**، تجنبا لاندلاع حرب عالمية ثالثة.. ومع هذا التراجع والانحسار الأمريكي أصبحت الثورة فريسة سهلة، ولقمة سائغة لروسيا وحلفائها.. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى الحليف الإقليمي الأهم للثورة، حيث وجد الأتراك أنفسهم بلا أي سند دولي أمام التدخل الروسي.. حتى المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة ـ وهي حليفهم الاستراتيجي ـ تخلوا عنهم، وقد ظهر ذلك جليا في ضعف موقف حلف الناتو إبان حادثة إسقاط الطائرة الروسية..

بحسب بعض المصادر.. كان حديث الإدارة الأمريكية للمعارضة واضحا وصريحا للغاية: "لا نملك لكم شيئا"، وكانوا يدفعون المعارضة بكافة أشكالها السياسية والعسكرية للبحث عن "صيغة حل سياسي مع روسيا"، في دلالة واضحة على تخلي الولايات المتحدة عن الثورة، حيث لا يمكن للمعارضة أن تجد حلا عادلا مع روسيا في ظل التفاوت الهائل في ميزان القوى، وبالتالي فإن أي حل يتم بحثه مع روسيا لا يتعدى كونه صيغة استسلام ثورية تكتبها المعارضة بشرف..

مسار أستانا لحظة فارقة في تاريخ الثورة.. العدو يستلم زمام المبادرة، ويقوم بتصفية جيوب الثورة..

أدرك الحليف التركي تخلي الولايات المتحدة عن الثورة، وأنه لا يعنيه منها إلا تلك المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، باعتبارها أهم مصادر الطاقة في سوريا، وربما كان التفسير التركي لتراجع الدور الأمريكي في سياق إضعاف تركيا أمام التدخل الروسي، بحيث تقدم المزيد من التنازلات.. وربما جاء في نفس السياق توتر العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، حيث زادت حدة الخلاف التركي_الأوروبي، وظهرت في العلن تراشقات إعلامية بين تركيا وألمانيا، وأخرى بين تركيا وفرنسا، تطورت لاحقا إلى حد منع السياسيين الأتراك من الظهور في احتفاليات عامة مع الجالية التركية، في محاولة لقطع الصلة بهم، ومنع استفادة القيادة التركية من تأثير جاليتها الكبيرة في أوروبا..

في ظل هذه الأوضاع والتي ترافقت مع أزمة سقوط الطائرة الروسية لم تجد تركيا بُدًّا من البحث عن مخارج جديدة، بحيث تمنع تفرد روسيا بالثورة، وتحد من آثار توتر العلاقات التركية مع أوروبا والولايات المتحدة، وهنا ظهرت فكرة مسار أستانا، **وهو عبارة عن محاولة إقليمية_دولية لإيجاد صيغة حل مقبولة للثورة السورية تتجاوز الفرقاء الدوليين الآخرين، أو تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل محدد..**

وبالفعل تمت بعض اللقاءات التمهيدية بين تركيا وروسيا، تطورت لاحقا لتشمل إيران، ثم بدأت سلسة لقاءات أستانا.. **والعنوان الأبرز لكل هذه اللقاءات هو التوصل إلى إعلان مناطق خفض التصعيد**، والتي تعد بديلا أوليا عن وقف إطلاق النار، الذي لم يتم الوصول له في كل المفاوضات السابقة مع النظام..

في هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة تراقب مسار أستانا عن كثب، وبعد أن كانت تعارضه باعتباره التفافا على مسار جنيف أبدت نوع تأييد له من خلال مشاركتها في بعض جلساته، حيث استطاعت روسيا إقناع الولايات المتحدة بأنها قادرة على فرض مقدمات حل سياسي في سوريا، بعد إجراء تغييرات أساسية لصالح النظام، وبعدها يتم اقتياد الأسد لإجراء محادثات جدية في جنيف..

كان الحديث دائما أن مسار أستانا هو مسار عسكري تمهيدي، وتم التأكيد للمعارضة أن الحل السياسي في جنيف، إلا أن المكونات السياسية والعسكرية في الثورة كانت تتخوف من هذه النقطة، حيث لا يوجد أي ضمانات لبقاء مسار أستانا في إطار عسكري تمهيدي، وكانت تخشى أن يتحول - في ظل التراجع الأمريكي - إلى مسار سياسي منافس لمسار جنيف، يضع الثورة السورية تحت وصاية موسكو، وهو ما ظهر جليا في لقاءات أستانا الأخيرة..

ركز مسار أستانا في ثلاث نقاط أساسية، وهي الأمور التي تريد روسيا انتزاعها من المعارضة: (١) تثبيت مناطق خفض التصعيد، تمهيدا لإعلان وقف إطلاق نار شامل في سوريا، (٢) ثم الانتقال إلى مناقشة ملفات الدستور، وتشكيل لجنة مشتركة مهمتها القيام بإصلاحات دستورية، (٣) ثم الانتقال إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعيدا عن مناقشة مصير الأسد.. والقاسم المشترك بين هذه النقاط تثبيت الحكومة المركزية في دمشق، وإضفاء المزيد من الشرعية السياسية والدولية عليها..

وبالرغم من جولات أستانا، والمفاوضات الجارية مع الروس، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق خفض التصعيد، إلا أن هذا لم يمنع روسيا من العمل على إنهاء جيوب الثورة، ويرجع هذا أصلا إلى انفراد روسيا بتركيا في ظل تخلي الولايات المتحدة وأوروبا عنها، بل وممارسة الحلفاء دور الأعداء.. **لقد كان هناك مباركة دولية للاتجاه الروسي في تصفية محيط العاصمة دمشق من الثورة، وتصفية ريف حمص الشمالي أيضا**، وهذا ما لم تدركه الفصائل الثورية جيدا..

وسر موافقة الأطراف الدولية - ضمنيا - على الخطوة الروسية أنها تخدم المشاريع النهائية في سوريا لكافة الأطراف، بغض النظر عن الرابح والخاسر منها، حيث تخدم مشاريع التقسيم التي تقودها الولايات المتحدة، كما تخدم مشروع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية الذي تقوده روسيا، أضف إلى ذلك أنها تمنع وقوع مفاجئات لصالح الثورة غير محسوبة دوليا؛ إذ لا يمكن لأي قوى دولية أن تسمح بوجود كتلة عسكرية هائلة منظمة تضم آلاف المقاتلين في

محيط العاصمة دمشق، قادرة على تغيير مسار الأحداث فيما لو حصل أي تغيير خاطف في المنطقة، خاصة أنها تقترب من احتمال مواجهة عسكرية بين إيران والكيان الصهيوني في جنوب سوريا، ما قد يخلق ظرفا جديدا يسمح لهذه القوى الثورية بدخول العاصمة دمشق، وقلب موازين القوى لصالح الثورة..

الولايات المتحدة تنفذ مشاريعها شمال شرق سوريا في ظل غياب دولي و إقليمي..

في خضم هذه الأحداث كانت الولايات المتحدة مشغولة بمحاربة تنظيم الدولة في شمال شرق سوريا، وكانت تقوم بتنفيذ مشاريعها في المنطقة انطلاقا من قاعدتها في الشرق، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، حيث قامت ببناء ما يزيد عن تسع قواعد عسكرية، في ظل انشغال محلي وإقليمي ودولي شبه كامل عن الأحداث، وكان تشكيل قوات سوريا الديمقراطية مفتاح التحركات الأمريكية..

وهنا لا أرى بأسا في التعريج على نقطة مهمة للغاية تتعلق بإيقاف برنامج الدعم الأمريكي للفصائل المعتدلة، حيث كانت المعادلة على الشكل الآتي.. تم وضع الثورة أمام خيارين: (١) إما مقاتلة داعش فقط دون النظام، باعتبار أن الأولولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، (٢) وإما وقف برنامج الدعم الأمريكي.. وكان موقف فصائل الثورة آنذاك أن النظام وراء ظهور داعش، وأن القضاء على تنظيم الدولة مرتبط بالقضاء على النظام، وطالبت الفصائل بفتح كافة الجبهات، إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذا المقترح، وأصرت على حصر خيارات المعارضة بقتال تنظيم الدولة فقط، وكانت النتيجة تشكيل قوات سوريا الديمقراطية بالاعتماد على الميليشيات الكردية، ومعها بعض التشكيلات العربية لتخفيف حدة الموقف مع تركيا..

هل أدركت الولايات المتحدة قصور هذا الخيار الذي وضعت الثورة أمامه ؟ الجواب برسم الزمن.. لكن تشير بعض التقارير الصادرة عن معهد دراسات الحرب في أمريكا إلى أن الولايات المتحدة أخطأت بعدم دعم الفصائل المعتدلة في قتال الأسد، كما تشير إلى ضرورة إنهاء وجود الأسد في سوريا لتحقيق تقدم في العملية السياسية، وأن ذلك يحتاج إلى تعزيز القوة العسكرية الأمريكية في شرق سوريا، كما يحتاج إلى تعزيز قوة عسكرية في غرب سوريا، تكون فاعلا أساسيا في المعارك ضد الأسد، وهذه النقطة يمكن البناء عليها في احتمالات الشمال السوري، حيث تعزز فكرة عودة الإدارة الأمريكية إلى برنامج الدعم..

انتصار أمريكي_روسي وشيك قد يمهد الطريق لبناء تسوية سياسية..

تزامن تكامل حدثين في سوريا على يد الفرقاء الدوليين، (١) حيث اقتربت الولايات المتحدة من القضاء على تنظيم الدولة في المنطقة الشرقية، (٢) وفي نفس الوقت اقتربت روسيا من إتمام اتفاق مناطق خفض التصعيد، واستكمال إنهاء جيوب الثورة في الغوطة الشرقية، وريف حمص الشمالي..

تحقق هذين الحدثين معا فتح الباب أمام الفرقاء الدوليين لبحث صيغة حل أولية في سوريا.. فأما روسيا فكانت تطالب بالبدء بإعادة الإعمار، حيث تزعم أنها حققت انتصارا عسكريا وسياسيا كبيرا، وأن السلطة في دمشق آخذة في الاستقرار، ومن هنا كانت ترى أنه لا بد من دعم الحكومة المركزية، والبدء بإعادة الإعمار، وصولا إلى بناء تسوية سياسية شاملة في البلاد.. إلا أن الرؤية الأمريكية والأوروبية كانت مغايرة للرؤية الروسية، حيث ترى أمريكا أنه لا يمكن البدء بإعادة الإعمار قبل استكمال الحل السياسي، وكانت هذه النقطة مثار اختلاف بين الفرقاء، ما دعا لبحث خيارات أخرى تضمن البدء بإعادة الإعمار في ظل توزع السيطرة الحالي.. وربما دفعهم إلى ذلك استعجال الأرباح، حيث تشعر الأطراف أن تكاليف الحرب في سوريا أصبحت باهظة جدا، فروسيا دفعت مبالغ كبيرة لتنفيذ حملتها العسكرية، والولايات المتحدة أنفقت مليارات الدولارات في قتال تنظيم الدولة، وأوروبا أنفقت المليارات في ملف اللاجئين، والجميع ينتظر استرداد ما دفعه.. من هنا كان التوجه للاستفادة من المنجزات التي قامت بها الأطراف كُلٌّ على حِدَة، ويبدو أنه تم إيجاد حل وسط بين المطالبين بإعادة الإعمار عبر الحكومة المركزية، والرافضين لإعادة الإعمار قبل التوصل لتسوية سياسية، تمثل بـ**"دعم مناطق استقرارجزئي"**، بحيث تكون كل منطقة ضمن مهمة الفريق الدولي أو الإقليمي الذي يسيطر عليها، وهو يشرف على إعادة الإعمار، وبناء الاستقرار..

لشرح هذه النقطة بشكل أكبر.. يوجد في سوريا ـ الثورة والنظام ـ أربع فرقاء، اثنان يحملان النظام دوليا وإقليميا، وهما روسيا وإيران، واثنان يحملان الثورة دوليا وإقليميا، وهما أمريكا وتركيا، وأي اتفاق في سوريا لا يمكن أن يحقق أهدافه ما لم تتوافق عليه هذه القوى الدولية والإقليمية الأربعة.. وثمة مؤشرات على حدوث اتفاق بينها، أو بشكل أدق بين روسيا وأمريكا وتركيا؛ إذ الانخراط الإيراني في الاتفاق خضع لضغوطات دولية من حليفها الروسي، وخصمها الأمريكي، إلى جانب ضغوطات محلية من داخل النظام، حيث تدرك طهران أن فكرة "دعم مناطق استقرار جزئي" سوف تكون على حسابها؛ ذلك أن أمريكا تسيطر على

خزان النفط والغاز في المنطقة الشرقية، وتركيا تسيطر على مناطق درع الفرات، وغصن الزيتون، وحاليا تم الاتفاق على منبج، وقريبا إدلب وما حولها.. وهذا يعني أنه تم استكمال توزيع المهام في الشمال بين الحامل الإقليمي والدولي للثورة، مع فصل شبه كامل لمناطق النفوذ بين الطرفين . وهذه نقطة مهمة للغاية .. بينما روسيا وإيران تسيطران على مناطق النظام في العاصمة دمشق ومحيطها، وريف حمص الشمالي، والساحل السوري، وأجزاء كبيرة من محافظة حلب، في ظل تداخل كبير في مناطق النفوذ بين حلفاء النظام، ما يؤثر بشكل ملحوظ على تقاسم المصالح بين النظام وحلفائه من جهة، وبين حلفائه من جهة أخرى.. إلا أنه ثمة أمر مهم يجدر التنبيه له، وهو أن روسيا أكثر تمكنا في مراكز المدن، ومؤسسات الدولة، والمجتمع السوري، بينما إيران أكثر تمكنا في الجبهات العسكرية، مع افتقار للدعم والإسناد الجوي الروسي..

بالمحصلة يمكن استنتاج حيثية مهمة جدا من هذا التقسيم، وهي أن إيران لم تخرج بأي مكاسب حقيقية بعد التكاليف الباهظة التي دفعتها، وهذا قد يدفعها لتعطيل التفاهمات، وإعادة خلط الأوراق مجددا، وقد ظهرت بوادر ذلك عدة مرات خلال مفاوضات أستانا.. وفي هذا السياق يمكن تفسير المعارك البينية، والاختلافات الدائمة التي تعصف بمعسكر النظام، سواء بين روسيا وإيران، أو بين النظام وإيران، وقد تصدرت هذه الخلافات وسائل الإعلام عدة مرات، ربما كانت في الأشهر الفائتة أكثر وضوحا، حيث وجهت الصحافة الإيرانية انتقادات لاذعة إلى الأسد وبوتين، وصلت إلى حد اتهامهما بالعمل على إخراج طهران من سوريا، والتنكر لكل التضحيات التي قدمتها..

الثورة السورية بين التسوية السياسة والحرب الإقليمية..

هل نحن أمام أشهر حاسمة فعلا ؟ وما هو الاحتمال الأوفر حظا؛ الحرب أم الاستقرار ؟ هل سوف تحدث هذه التفاهمات الدولية، أم أنها عرضة للسقوط والانهيار في أي لحظة ؟ تساؤلات جديرة بالاهتمام.. كنت قد أكدت في مقالات سابقة أن سلوك إيران إزاء الأحداث سوف يحدد اتجاه المنطقة ؟ ولتقدير هذه النقطة علينا مراقبة التحركات الإيرانية جيدا، وعدم الاكتفاء بالتصريحات التي يتم إطلاقها هنا وهناك؛ لأنها كثيرا ما تكون بالونات اختبار، تهدف إلى فحص المواقف الحقيقية للدول..

تتواجد إيران بكثافة عسكرية في أربع مناطق في سوريا، (١) في الجنوب على حدود الكيان الصهيوني، (٢) وفي الغرب على الحدود اللبنانية، (٣) وفي الشرق على الحدود العراقية، (٤)

وفي الشمال على الحدود التركية، وتجري محاولات لاحتواء الوجود الإيراني في بعض هذه المناطق، حيث تحدثت بعض وسائل الإعلام عن تفاهم بين روسيا والكيان الصهيوني، يتم بموجبه إبعاد الميليشيات الإيرانية من جنوب سوريا.. وفي هذا السياق تحدثت بعض المصادر عن انسحابات جزئية لحزب الله، إلا أنه لا يمكن تحديد الاستراتيجية التي تم فيها الانسحاب؛ إذ ثمة روايات تؤكد عودة الحزب للانتشار تحت مسمى الجيش النظامي.. كما نشرت ميليشيا أبو الفضل العباس صورا لها قبل يومين تثبت تواجدها في جنوب سوريا، فيما يمكن اعتباره رسالة تأكيد إيرانية صريحة أننا لن نخرج من هذه المنطقة.. ولا يتضح حتى الآن مدى قدرة روسيا على تنفيذ وعدها بإبعاد إيران من الجنوب..

وفيما يتعلق بالحدود اللبنانية فقد أسفرت الأحداث خلال السنوات الأخيرة عن تقليص أعداد الحزب، وذلك عقب انحسار الأعمال العسكرية في حمص وريفها، حيث لم تعد تشكل تهديدا استراتيجيا للنظام وحلفائه.. وقبل أيام تدخلت روسيا بشكل مباشر، ودون تنسيق مع حلفائها، لإخراج الحزب من منطقة القصير الواقعة بريف حمص، وتم تسليم المنطقة إلى جيش النظام، ولا يزال هناك شكوك حول خروج الحزب من المنطقة، حيث تشير بعض المصادر إلى أنه تم احتواء الموقف، ولا زال الحزب مكانه..

وفيما يتعلق بالحدود مع العراق فهناك إصرار إيراني على تأمين الطريق البري الواصل بين طهران ودمشق عبر البادية السورية، وقد خاضت إيران معارك كبيرة في سبيل تحقيق هذا الهدف.. إلا أنه ثمة رقابة مستمرة من التحالف للتواجد الإيراني على طول هذا الطريق، حيث يتم قصف الميليشيات الإيرانية هناك بين وقت وآخر.. لكن ثمة ما يشير إلى تمسك إيران بتواجدها في المنطقة، حيث دخلت ميليشيا الحشد الشعبي العراقي إلى مدنية البوكمال قبل أكثر من شهر، بالتزامن مع انسحاب الجيش الروسي إلى دير الزور، فيما تمت قراءته حينها ردا على الهجمات التي قام بها تنظيم الدولة على محطة T٢ أواخر آذار_مارس..

أما فيما يتعلق بالحدود الشمالية، فهي تأخذ بعدا مذهبيا لدى الميليشيات الإيرانية بسبب وجود المدن الأربعة، وهي: كفريا والفوعة، وهما محاصرتان في ريف إدلب، ونبل والزهراء، وهما تحت سيطرة النظام في ريف حلب، إلا أنهما عرضة للوقوع تحت ضغط التفاهمات الروسية_التركية في أي لحظة، خاصة في ظل الحديث المستمر عن استعادة تل رفعت وما حولها.. وتمتلك إيران بحسب بعض التقديرات ما يقرب من ٨٠٠٠ مقاتل في المحيط الشرقي والجنوبي لمدينة إدلب، لا يوجد أي مطالبات بخروجها، أو تقليص أعدادها، حيث لا تشكل خطرا على الكيان الصهيوني، كما لا تشكل خطرا على مناطق النفوذ الأمريكي التي تسيطر

عليها ميليشيا قوات سوريا الديمقراطية.. ومن هنا فإن هذه الكتلة العسكرية النشطة قادرة على فرض واقع جديد فيما لو قررت تعطيل التفاهمات الإقليمية_الدولية، أو التفاهم الروسي_التركي تحديدا، والذي يعد مفتاح كل التغيرات التي حصلت بعده، بما فيها التغيرات التي تحدث في جنوب وغرب سوريا.. إن مثل هذه الكتلة العسكرية الكبيرة تستطيع خلط الأوراق في المنطقة، وقلب التفاهمات رأسا على عقب، فيما لو قررت القيام بعمليات عسكرية جديدة في الشمال السوري، حيث لا يمكن لـ ١٢نقطة مراقبة تركية، وَ ١٠ نقاط مراقبة روسية أن تمنع أي تحرك عسكري إيراني فيما لو قررت إيران الانقلاب على التفاهمات، وخلط الأوراق تدريجيا، من خلال استفزاز القوى الثورية على الطرف المقابل.. وبحسب المتابعة الميدانية تم رصد عدة أحداث تؤكد هذا، منها القصف الأخير الذي قامت به قوات النظام ـ المسيطر عليها إيرانيا ـ لمناطق كفر حمرة، وحريتان في ريف حلب، وقبل ذلك بعدة أيام قامت القوات الإيرانية بتحركات عسكرية في خان طومان جنوب حلب.. ومن الجدير بالذكر أنه ثمة إعلان إيراني صريح بالتوجه إلى إدلب، حيث صرح ولايتي قبل شهرين في نيسان_أبريل بأن "الخطوة المقبلة لجبهة المقاومة في سوريا هي تحرير إدلب"، وأن "مصير الحرب في سوريا تحدده السيطرة على الأرض"..

المراد من هذا السبر التأكيد على أن إيران ستبقى فاعلا أساسيا في المنطقة، وأنه لا يمكن تجاوزها في أي تفاهمات لا تحقق مصالحها، مهما توافقت الأطراف الدولية والإقليمية عليها، حيث تملك قدرة كبيرة على التعطيل، وإيقاف تنفيذ أي مسار لا يلبي تطلعاتها، والنظام غير قادر على فرض أي تسوية خارج إرادتها، حيث باتت تسيطر على قطاعات كبيرة في أجهزة الدولة..

تجدد الصراع في الشمال السوري، واحتمال دخول قوات عربية على خط الصراع..

كتبنا قبل مدة تحت عنوان: **"الشمال السوري يتجه إلى موجة جديدة من الصراع، يتبعها موجة جديدة من الغلو"**، وتحدثنا في مقالات أخرى عن إعادة إنتاج الغلو، باعتباره من أهم الملفات التي تستثمر فيها الدول الراعية للإرهاب، وربطنا بين إعادة إنتاج الغلو وإنتاج تنظيمات جديدة تتحرك من خلاله، ولا زلنا عند رؤيتنا، بل نحن أشد تمسكا بها من ذي قبل، وعام ٢٠١٨_٢٠١٩ سيكون عاما حافلا بالأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة، على خلاف ما يتصوره كثير من القادة والسياسيين..

الأساس الذي تنطلق منه رؤيتنا .وقد كتبنا فيه قبل سنوات .هو عدم قابلية الوضع في سوريا لإبرام صفقة دولية_إقليمية مستقرة؛ نظرا لحجم التناقض الكبير بين مصالح الدول الكبرى فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين الدول الإقليمية من جهة أخرى، وفيما بين الدول الإقليمية من جهة ثالثة.. وبالتالي فإن أي اتفاق أو تفاهم بين هذه الدول سيبقى هَشًّا مهما بلغ من القوة . وهي سِمَة عامة للاتفاقات الدولية في هذه الحقبة .؛ لأن أوضاع المنطقة . والعالم . بطبيعتها قابلة للانفجار.. ولنأخذ مثالا العلاقات الروسية_التركية، والعلاقات الأمريكية_التركية، فقد حدث فيها نوع انقلاب في المحاور خلال السنتين الماضيتين، حيث اقتربت واشنطن من طهران على خلفية الاتفاق النووي، ثم سقط الاتفاق الذي لم نفتأ نصفه أنه كان هَشًّا، كما حدث اقتراب بين موسكو وأنقرة بهدف إنتاج حل إقليمي للنزاع في سوريا، ولا تزال تركيا تتحرك بين المحورين، فأخذت درع الفرات، وغصن الزيتون، بتفاهم تركي_روسي، وهي في طريقها لأخذ منبج بتفاهم تركي_أمريكي، ومع كل استدارة تقوم بها تركيا تتغير الأحداث، وتعود العمليات العسكرية إلى الواجهة كرسالة تحذيرية تمنع الخروج عن النص، فعلى سبيل المثال: القصف الروسي الذي طال أريحا قبل يومين، والقصف الذي طال زردنا بالأمس ليس إلا رد فعل على التفاهم التركي_الأمريكي حول منبج، وهو رسالة تحذير إلى أنقرة تذكرها باتفاقاتها مع روسيا، وأن الاندفاع خلف إغراء الولايات المتحدة سوف يشعل المنطقة مجددا، وينذر بعمليات عسكرية كبيرة في الشمال.. وفي ظل أي توتر قادم في المنطقة لا بد من تحريك الأدوات على الأرض، وهذا يدفع باتجاه إعادة إنتاج وكلاء تقوم بإدارة الصراع، ولا بد حينئذ من إعادة إنتاج أفكار تصلح للمواجهة بين القوى المحلية، ولقد أثبتت التجربة أن ظاهرة الغلو هي الفكرة الأبرز التي يمكن الاعتماد عليها في إنتاج الصراع، وربما تأتي أفكار أخرى من المبكر الحديث عنها..

حتى الآن لم تقل الولايات المتحدة كلمتها في المنطقة، ولا يمكن لأحد التكهن بالاستراتيجية الأمريكية القادمة في سوريا، حيث تمتد على خط عرض متدرج جدا، تعرض سابقا إلى كثير من الالتواءات، فهي متأرجحة ما بين (١) خيار التحول السياسي، ودعم مناطق استقرار جزئي، (٢) وما بين إعادة برنامج الدعم، والتوجه إلى إنتاج نماذج جديدة من المعارضة المسلحة المعتدلة، وثمة إرهاصات توحي بذلك في المدى القريب.. بمعنى آخر.. **لا زلنا أمام احتمال استمرار الاستراتيجية الأمريكية السابقة القائمة على إطالة أمد الحرب في سوريا، بحيث تخلق بيئة أكثر جاذبية للولايات المتحدة الأمريكية..** وهذا بلا شك يتطلب ضخ المزيد من المال، والسلاح، بهدف الوصول إلى ذروة جديدة من الصراع..

باختصار.. إن المضي في دعم هذا الخيار أو ذاك مرهون بمدى استجابة إيران للضغوط، ومدى انخراط الدول الإقليمية في السيناريوهات المعدة للمنطقة، وهذا يقودنا للحديث عن الأنباء التي تم تداولها قبل مدة حول دخول قوات عربية إلى سوريا، والذي أعتقد أن المنطقة تتجه له خلال الأشهر المقبلة، إلا أنه قد يكون محدودا في بداية الأمر، تفاديا لوقوع استفزازات، أو تطورات دراماتيكية بين الخصوم من حلفاء الولايات المتحدة..

تصريحات مثيرة للجدل أربكت القادة والسياسيين قبل أن تربك الكتاب والباحثين..

خرج ترامب في أوائل نيسان_إبريل بتصريح أربك القادة والسياسيين في العالم قبل أن يربك الكتاب والباحثين، حيث عبر عن "رغبته بسحب القوات الأمريكية من سوريا"، وأنه "سيتخذ قرارا قريبا بشأن ذلك بالتنسيق مع الآخرين"، وتباينت الرؤى حيال التصريح، ثم أتبعه بتصريح آخر يحدد اتجاه التصريح السابق، أكد فيه أن "السعودية مهتمة بالقرار"، وأن الرياض إذا كانت "ترغب في بقاء القوات الأمريكية فعليها دفع التكلفة".. بعد ذلك جرى الحديث عن احتمال دخول قوات عربية إلى سوريا لتقوم بملء الفراغ الناشئ عن خروج القوات الأمريكية بحسب صحيفة وول ستريت جورنال.. إلا أن أكثر المراقبين استبعدوا هذا الاحتمال، وربما وصل الأمر عند بعضهم إلى حد الاستخفاف به، واقتصرت قراءة الخبر وفق معطى الابتزاز المالي فقط، بهدف تحصيل المزيد من المليارات من المملكة العربية السعودية..

بشكل أولي وفي سياق الحديث عن فكرة دخول قوات عربية إلى سوريا لا ينبغي إلغاء هذا الاحتمال، أو الاستهتار بهذه الفكرة لمجرد وعورتها، أو أنها لم تكن في مخيلتنا، أو أننا لم نتمكن من تحديد الأهداف منها، فمن الخطأ الكبير الاستناد إلى انطباعات نفسية لا تتسم بالموضوعية، كما أنها لا تستند إلى بيئة سياسية مستقرة..

إن احتمال دخول قوات عربية على خط الحرب في سوريا أمر وارد، وثمة اتفاقات تحاك في الخفاء، ولقاءات مستمرة في هذا الشأن، بل تم رصد استعدادات عسكرية في بعض الدول العربية للقيام بعمليات مشتركة خارج الحدود.. **ما يمنح الغرب فرصة تاريخية لاستغلال تأزم العلاقات العربية_العربية، والعربية_التركية، والعربية_الإيرانية في وقت واحد، وإشعال المزيد من الحروب الداخلية بين العرب والسنة والمسلمين**، وربما تزداد فرصة الحرب مع وجود مفكرين مأجورين، وسياسيين حاقدين، وحكام عشائريين..

وإذا تم اعتماد فكرة تشكيل قوات عربية فالمرشح للقيام بهذه المهمة هو المحور الصهيوني العربي، باعتباره الخيار المفضل لدى الولايات المتحدة، وربما يتحمل الجيش المصري العبء الأكبر من هذا القوات، وسيقع على عاتقه قيادة أي حراك عسكري قادم في المنطقة، باعتباره الجيش الأكبر عربيا..

انسحاب القوات الأمريكية شيء، ودخول القوات العربية شيء آخر..

يظن البعض أنه ثمة ارتباط تام بين هذين المقترحين، وهذا خطأ في التقدير فيما أحسب، فهاتان قضيتان لا ارتباط تاما بينهما، فربما تدخل القوات العربية ولا تنسحب القوات الأمريكية كما هو مطلب بعض القادة العرب، وربما تدخل القوات العربية لتحل محل القوات الأمريكية، وربما لا يحدث أي تغيير أصلا، وتذهب التصريحات أدراج الرياح..

فعلى صعيد القضية الأولى، وهي انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، يمكننا تسجيل عدة نقاط، وأما القضية الثانية فنفرد لها محاور خاصة بها:

الأولى: أن أمريكا لم تدخل أفغانستان لتنسحب منها، كما لم تدخل العراق لتنسحب منه، ولم تدخل سوريا لتنسحب منها أيضا، **هذه قاعدة استقرائية لا ينبغي أن تغيب عن أذهاننا..** وبالرجوع إلى طبيعة القوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي السورية نجد أنها قوات تدريب لا تشارك بأي مهام قتالية، ومثل هذا النوع من القوات لا يزال موجودا حتى الآن في أفغانستان والعراق، وبأعداد أكبر بكثير من الأعداد المتواجدة في سوريا، بل إن استراتيجية ترامب في أفغانستان ـ والتي أعلن عنها في آب_أغسطس ٢٠١٧ ـ قائمة على زيادة عدد القوات الأمريكية وليس على تقليصها.. وفيما يتعلق بسوريا يمكن حسم هذه النقطة بمراجعة سريعة لما قامت به أمريكا في الشمال، حيث قامت ببناء أكثر من تسع قواعد عسكرية هناك، اثنتان في القامشلي، وأخرى في الحسكة، واثنتان في عين عيسى، وأخرى في عين العرب، وواحدة في تل أبيض، وحاليا يتم العمل على بناء قاعدتين في دير الزور، وذلك جزء من استراتيجية قديمة تعود إلى ٢٠١٣، تقوم على توسيع القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال: (١) توسيع القواعد الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي، (٢) وبناء قواعد جديدة في سوريا، والعراق، والأردن، ولبنان، واليمن، وقد تم بناء قاعدتين في الأردن، إلى جانب ما تم بناؤه في سوريا والعراق..

الثانية: أن انسحاب الولايات المتحدة من سوريا يعني خروج سوريا من يدها، في ظل عدم وجود حلفاء يمكن الاعتماد عليهم في تأمين المصالح الأمريكية، فالعلاقات مع تركيا تعاني من توتر شبه دائم، وسيناريو دخول قوات عربية لا يعد خيارا آمنا يمكن المجازفة بالاعتماد عليه، إلا إذا كان الهدف الأساسي من خروج القوات الأمريكية ودخول القوات العربية مكانها هو تفجير المنطقة، وإشعال صراع عربي_عربي، عربي_تركي، عربي_إيراني، وهذا يمكن مناقشته في محور آخر من هذا المقال.. وفي هذا السياق يأتي السؤال الأهم: إذا خرجت أمريكا من شمال شرق سوريا لمن ستترك النفط والغاز ؟ وهل يمكن أن تفرط بها بعد أن وضعت يدها عليها ؟ وكيف يمكن تفسير استمرارها ببناء مشاريع اقتصادية في المنطقة، ليس آخرها البدء ببناء مصفاة لتكرير النفط الخام بين حقل التنك والجفرة شرق دير الزور ؟..

الثالثة: أن انسحاب القوات الأمريكية من شمال سوريا يتناقض مع دخول قوات الفرنسية إلى الشمال، فكيف يمكن تفسير دخول هذه القوات في ظل انسحاب حلفائها الأساسيين ؟ طبعا يمكن تفسير الأمر في السياق التقليدي الذي يفترض تخلي أمريكا عن حلفائها الأوربيين، وعدم الالتزام معهم، كما حصل مع فرنسا عندما تحركت لتوجيه ضربة مشتركة مع أمريكا لنظام الأسد على خلفية استخدام السلاح الكيماوي، ثم تراجعت الولايات المتحدة عن الضربة في اللحظات الأخيرة ضمن تفاهم منفرد مع روسيا.. ومما يرجح هذا التفسير ما حصل مؤخرا من تفاهم تركي_أمريكي حول منبج، حيث تتمركز فيها القوات الفرنسية، وهو ما يمكن اعتباره صفعة ثانية توجهها الولايات المتحدة لحليفها الفرنسي، وثمة صفعات أخرى لا يتسع لها المقال..

الرابعة: أن انسحاب القوات الأمريكية سوف يسمح بتمدد النفوذ الروسي والإيراني أكثر، وربما يسمح بظهور تنظيم الدولة مجددا، حيث لا يزال هناك أرضية هَشَّة في المنطقة تسمح بعودة التنظيم إلى نشاطاته القتالية، وهو ما نشهده بين وقت آخر.. بهذا الاعتبار لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة بخروج المنطقة عن السيطرة، ولن تستطيع الدول العربية مهما فعلت أن تواجه روسيا، وإيران، والنظام، والميليشيات المتحالفة معهم.. ومن الجدير بالذكر أن عددا من السياسيين، والعسكريين، الأمريكيين حذروا من خطورة الانسحاب من سوريا، لعل آخرها تصريحات وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس في العاصمة البلجيكية بروكسل، حيث حذر أن "الانسحاب من سوريا حال انتهاء المعارك ضد تنظيم الدولة سيكون خطأ استراتيجيا"..

ربما السيناريو الأرجح بقاء القوات الأمريكية في سوريا، والاعتماد على قوات عربية نظامية بعد فشل الاعتماد على الفصائل المعتدلة، وقوات سوريا الديمقراطية، على أمل أن يكون هذا الخيار أقل استفزاز لتركيا من الاعتماد على الميليشيات الكردية التي تدعمها واشنطن منذ سنوات.. ولا بأس أن نذكر بما كتبناه سابقا تعليقا على تصريحات ترامب حول الخروج من سوريا من أنها "ضربة مزدوجة ستكون نتيجتها الانسحاب جزئيا من منبج، وهذا يحقق وعد ترامب بالانسحاب، ويخفف من توتر العلاقات التركية_الأمريكية، وفي نفس الوقت سوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز تمركز قواتها شرق الفرات، وهذا ما يطلب ثمنه ترامب من ابن سلمان.. باختصار: الانسحاب من غرب النهر إلى شرق النهر"..

قوات عربية مشتركة في سوريا.. مقترح قديم متجدد، ولقاءات في الخفاء بهدف بلورة المشروع..

لم تكن فكرة دخول قوات عربية إلى سوريا وليدة اللحظة، حيث قدمت المملكة ـ بحسب وزير خارجيتها عادل الجبير ـ "مقترحا لإرسال قوات عربية إلى سوريا في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلا أنه رفض الاقتراح"، ولا يمكن الجزم بمن كان وراء إنعاش هذه الفكرة مؤخرا، هل هي رؤية فريق ترامب الجديد الذي يقوده مستشار الأمن القومي جون بولتون، إلى جانب وزير الخارجية مايك بومبيو ؟ ربما هو الأرجح بحسب ما نشرته شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية نقلا عن مسؤول أمريكي مطلع.. **وفكرة بولتون تقوم على أساس تطويق التمدد الروسي_الإيراني في الشرق الأوسط بحزام عربي_إسلامي..** أم أنها رؤية عربية سابقة طالبت بها مجددا بعض الدول العربية لأهداف تتعلق بتركيا ؟ قد لا يعنينا كثيرا تحديد الأرجح من الاحتمالين، إلا أن ما يهمنا هو حقيقة هذه الفكرة، وأهدافها، وأبعادها، ومدى القدرة على تنفيذها، وقبل ذلك مدى جدية الولايات المتحدة في تطبيقها..

بحسب صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، نقلا عن مسؤولين أمريكين "اتصل بولتون بـعباس كامل" القائم بأعمال مدير المخابرات المصرية لاستطلاع رأي مصر في المشاركة بتلك القوات، ولم تظهر أي تسريبات حول ذلك الاتصال، إلا أن اللواء محمد رشاد وكيل جهاز المخابرات المصرية السابق استبعد ـ بحسب بعض المصادر الصحفية ـ انضمام مصر إلى هذا المشروع، مؤكدا أن "القوات المسلحة المصرية ليست مرتزقة"، وأن "مصر تتبنى استراتيجية تستند إلى دعم وحدة الأراضي السورية، وجيشها الوطني".. وفي سياق متصل تحدث إريك برينس مؤسس شركة أكاديمي ـ بلاك ووتر سابقا ـ أنه "تلقى اتصالات من مسؤولين عرب ـ يرجح ضلوع الإمارات بذلك ـ بشأن إمكانية تشكيل قوة عربية في سوريا"، إلا أنه "ينتظر

معرفة ما سيقرر ترامب فعله".. وبحسب الصحيفة فإن الإدارة الأمريكية طلبت من السعودية، وقطر، والإمارات، تقديم مليارات الدولارات لتنفيذ المشروع، إلى جانب إرسال قوات برية للمساعدة في الحفاظ على استقرار شمال سوريا.. وهذا يؤيد ما جاء في تقرير سابق أعدته شبكة سي إن إن الإخبارية حول دخول قوات عربية إلى سوريا، من أن الإدارة الأمريكية "سعت إلى إشراك مصر، والبحرين، والأردن، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات لمواجهة إيران في سوريا"..

لا شك أن المشروع لا يزال في طور البحث والمراجعة؛ إذ دونه الكثير من العقبات، وثمة معوقات داخلية تتعلق بالبنية، إلى جانب معوقات خارجية تتعلق بالمحيط الإقليمي والدولي الذي يشهد توترا متزيدا يوما بعد يوم.. وهذا ما يدفعنا لاعتبار أن المشروع ذو سقف محدود، لا يتجاوز في صيغته الأولى تشكيل قوات عربية للقيام بمهام تدريبية، واستبعاد إرسال قوات عربية بمهام قتالية؛ تجنبا لحدوث أزمة إقليمية جديدة بين حلفاء الولايات المتحدة..

رؤية في الأبعاد الحقيقية لهذا المشروع..

إن فكرة إنشاء قوات عربية ودخولها على خط الصراع في سوريا لم تكن وليدة اللحظة كما قلنا سابقا، إلا أن ظهورها مجددا في هذا الوقت له دلالات ينبغي التقاطها والانتباه لها جيدا.. فإن الأمر فيما يبدو يتجاوز حدود التدخل بهدف إنهاء تنظيم الدولة، وغيره من الجماعات المصنفة على قوائم الإرهاب، أو إرساء الأمن وبناء الاستقرار بهدف إيجاد أرضية حل سياسي في سوريا.. والذي يحتم علينا القراءة فيما هو أبعد من ذلك أن هذه الأهداف تعد أهدافا مرحلية جدا، وجزئية جدا، قياسا بصعوبة وتعقيد المهمة، إضافة إلى خطورة إدخال هذه القوات إلى سوريا، حيث يتشابك عدد كبير من الأطراف الدولية والإقليمية، إلى جانب أطراف محلية كثيرة مساندة لها.. **وهذا يدفعنا للبحث فيما هو استراتيجي أكثر.. حيث قد تكون هذه الفكرة إحدى الأدوات الجديدة التي تستعملها الولايات المتحدة لإعادة فرز المنطقة، وإدخالها في طور جديد من الانقسام والتشظي، ربما يتجاوز إيران وتركيا ليصل أبعد من ذلك شرقا، في محاولة أمريكية للاستحواذ على العالم، وتجاوز الحدود التي رسمتها أوروبا بدايات القرن** وفقا لما ذكره بولتون تموز_يوليو الماضي في مقال له بعنوان "أميركا بحاجة إلى استراتيجية ما بعد داعش"، حيث دعا إلى "إعادة ترسيم حدود سوريا والعراق بما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة"، وتخطي "عقدة الحدود التي رسمتها أوروبا أعقاب الحرب العالمية الأولى"..

هذا فيما هو استراتيجي جدا، وأما فيما هو دون ذلك فيمكن قراءة المشروع في سياق الرد على تنامي المحور الروسي_التركي_الإيراني، وتطور العلاقات بين الدول الثلاث، والتي من المرشح أن تنضم لها دول أخرى فيما لو تعقد المشهد العربي والإقليمي أكثر..

وأما فيما هو دون المستويين السابقين فيمكن قراءة المشروع في سياق المناكفة بين المحور الصهيوني العربي وتركيا، حيث يتزامن طرح المشروع مع تقدم تركي كبير في مناطق درع الفرات، وغصن الزيتون، وحاليا في منبج، وقريبا في إدلب وما حولها.. كما يمكن قراءته في سياق الحد من التمدد التركي شرق النهر، حيث تبدي تركيا تصميما على متابعة عملياتها هناك، والقضاء على التنظيمات الإرهابية..

الموقف العربي من المشروع.. قراءة فيما وراء التصريحات..

في هذا المحور أستعرض مواقف الدول العربية من هذه الفكرة، وما يتعلق بذلك من تحركات على الأرض، حيث لا يمكن الاعتماد على التصريحات فقط لمناقشة قضية مثل هذا النوع..

ونبدأ بالسعودية: فقد أعلنت موقفها مباشرة عقب تصريحات ترامب، حيث خرج وزير خارجيتها عادل الجبير ليبدي "استعداد بلاده لإرسال قوات عسكرية من التحالف الإسلامي إلى سوريا"، وأضاف في مؤتمر صحفي جمعه مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريتش أن بلاده تجري "نقاشا مع الولايات المتحدة بشأن إرسال قوات سعودية إلى سوريا"، وأنها "كانت تفعل ذلك منذ بداية الأزمة السورية"، وأضاف "أن السعودية سبق وأن اقترحت الفكرة على الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إلا أنه رفض الاقتراح"..

أما مصر: فثمة موقف مضطرب غير واضح حتى الآن، فقد أعلن النائب يحيى الكدواني، وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي في البرلمان المصري بحسب وكالة سبوتنيك الروسية عن "ترحيب بلاده بأي دور في سوريا يهدف إلى حماية التراب السوري، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتحقيق إرادة الشعب السوري"، وتابع أن "أي مشاركة مصرية على الأراضي السورية يجب أن تكون تحت مظلة المجتمع الدولي"، أي عبر مجلس الأمن والأمم المتحدة.. وفي تصريحات نسبتها صحيفة الأهرام لوزير الخارجية المصري سامح شكري اعتبر فيها أن "إرسال قوات عربية الى سوريا أمر وارد يناقشه مسؤولون من مختلف الدول"، لكن أوضحت الخارجية في بيان صادر عن متحدثها الرسمي أحمد أبو زيد أن "التصريح المشار إليه، جاء ردا على سؤال حول صحة ما يتردد في بعض الدوائر الإعلامية الدولية والعربية في

شأن طلب الولايات المتحدة إرسال قوات عربية إلى سوريا، ولم يكن يتعلق من قريب أو بعيد بإمكانية إرسال قوات مصرية إلى سوريا"، وأضاف أن "تفسير تلك التصريحات لا يجب إسقاطه بأي شكل من الأشكال على مصر"، مشيرا إلى أن "إرسال قوات مصرية إلى الخارج لا يتم إلا وفقا لآليات دستورية، وضوابط، وقواعد تم التأكيد عليها أكثر من مرة، مثل الحالات الخاصة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"..

ومن الجدير بالذكر بحسب مصادر متعددة أن مصر تشارك في الحرب الدائرة في سوريا . إلى جانب مشاركة جوية وبرية في ليبيا . منذ وصول قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، حيث يشارك الجيش المصري بضباط استخبارات، وضباط جيش، وفنيين، إلى جانب الدعم اللوجستي، والذي يشمل إمداد النظام بالأسلحة، والذخائر، إضافة إلى تقديم كافة أنواع الصيانة، وقطع الغيار للمعدات العسكرية البرية والجوية، بما في ذلك صيانة الصواريخ، والطائرات الحربية، وطائرات الهيليكوبتر، وهو ما تنفيه الحكومة المصرية، إلا أن المعارك الدائرة في شمال سوريا .وشرق ليبيا .أثبتت مشاركة الجيش المصري بما لا يدع مجالا للشك..

يبدو مما سبق أنه ثمة اضطراب في الموقف المصري، لا يمكن التأكيد (١) هل هو ناتج عن أخطاء رسمية تقليدية، (٢) أم أنه يعكس اضطرابا حقيقيا في الموقف، (٣) أم أنه اضطراب مقصود لفتح الخيارات ؟ ما يهمنا حاليا هو عدم وضوح الموقف، وهذا يضعف من قيمة المشروع فيما لو كان الموقف الضمني هو الرفض؛ حيث إن تأييد مصر يعتبر أساسيا لنجاح المشروع، وإذا كان الاضطراب مقصودا بهدف فتح الخيارات فهذا يعني أنه ثمة مفاوضات سرية جارية في هذا الشأن، وهو الأرجح؛ لأنه فيما يبدو لا يوجد قرار استراتيجي لدى مصر بعدم الانخراط العسكري في صراعات المنطقة، حيث أعلن الجيش المصري تنفيذ عدة ضربات جوية في ليبيا أشهرها ضربات شباط_فبراير ٢٠١٥، وضربات حزيران_يونيو ٢٠١٧، إلى جانب مشاركة محدودة في اليمن، يراها البعض مقتصرة على حماية مضيق باب المندب، وهناك مصادر تؤكد وجود مشاركة برية محدودة لا يتم الإعلان عنها لأسباب داخلية، ومن الجدير بالذكر أن مصر قامت بتمديد عمل قواتها في اليمن عدة مرات بعد عام ٢٠١٥ دون أي تفاصيل تذكر عن أعدادها، ومهامها، ونطاق عملها..

وأما العراق: فقد حسم موقفه من اللحظات الأولى، حيث أعلن مستشار الحكومة العراقية للأمن الوطني فالح الفياض أن بلاده "لن تشارك في أي قوات عربية داخل الأراضي السورية"،

مؤكدا أن "موقف بغداد الرسمي سيكون ضد إرسال قوات عربية إلى سوريا"، وأن الدول العربية "لا تملك قدرات لإرسال قوات إلى الساحة السورية الملتهبة"..

وأما الأردن: فقد صرح وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني أن "السياسة الأردنية في التعامل مع أمور كهذه، عدم استباق التعليق قبل اتضاح الأمور"، حيث لا يعقل "بناء موقف واتخاذ قرار بناء على مقال في صحيفة أمريكية"، مؤكدا تمسك بلاده بـ"الحل السياسي المبني على القرارات الأممية ذات الصلة، والتي تحافظ على سيادة سوريا ووحدتها"، لافتا إلى أن "أي قرار تجاه سوريا، سيخضع للاعتبارات التي يؤمن بها الأردن"..

وأما قطر: فقد صرح وزير خارجيتها الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أن إضافة أي وجود عسكري في سوريا "سيعقد المشهد"، وأردف: "نحن نريد أن يكون هناك حل سياسي يضمن الانتقال السياسي، ومحاسبة مجرمي الحرب، وعودة الاستقرار إلى سوريا".. وحول مدى جدية ترامب في سحب قوات بلاده من سوريا أكد الوزير أن الولايات المتحدة تحدثت إليهم "حول أفكار عن كيفية ضمان عدم عودة التنظيمات المتطرفة إلى سوريا"، وأن من بين الأفكار المطروحة "أن تكون هناك قوات إضافية"، إلا أنها "لا زالت في مرحلة الأفكار".. والكلام بحسب فرانس ٢٤..

وأما المغرب: فهو معروف تاريخيا بسياساته المتحفظة في المنطقة العربية، وبحسب موقع اليوم ٢٤ الإخباري المغربي نقلا عن بعض المصادر فإن مشاركة المغرب في الحرب على الإرهاب في سوريا "موضوع غير مطروح"، واستبعدت المصادر "اتخاذ المغرب لقرار المشاركة في الظروف الحالية"، وأضافت أن "المغرب لم يدعم الضربات الأخيرة ضد سوريا من قبل العدوان الثلاثي"..

وأما تركيا: والتي تعتبر أكثر دولة معنية بما يجري في شمال سوريا فلم تصدر تصريحات مباشرة حول فكرة دخول قوات عربية إلى سوريا، كما لم تعلق على فكرة انسحاب القوات الأمريكية أصلا، باستثناء تصريح عام من الرئيس أردوغان قال فيه: "لا يمكن اتخاذ خطوات في سوريا بمعزل عن تركيا".. وربما ترك التعليق المباشر على الفكرة يعود إلى طبيعة السياسة التركية المتبعة مع الاستفزازت العربية، حيث تميل إلى التهدئة، والابتعاد عن الحدة، وتحاول احتواء الموقف، وتسعى بشكل مستمر إلى تخميد مشاكلها مع الأنظمة العربية..

ومن الملاحظ أنه لا يوجد موقف رسمي واضح ومعلن من قبل السودان والإمارات.. ويمكن تفسير ذلك بأن موقف الإمارات يأتي في سياق الموقف السعودي، نظرا للتحالف الوثيق بين البلدين، وأما السودان فيمكن تفسيره ضمن سياق النأي بالنفس، على الأقل قبل اتضاح معالم المشروع، والذي لا يعتقد أنه سوف يصب في مصالح السودان الخاصة على أي حال..

مشروع بلا أفق واضح.. رؤية في الأسباب والأهداف..

لدى التدقيق في مشروع إرسال قوات عربية إلى سوريا نجد أنه لا يوجد هدف واضح ومقنع لإرسال هذه القوات، ولعل هذا أكثر ما يدفع الكتاب والباحثين لرفض الفكرة، ونفيها من احتمالات المنطقة، خاصة بعد اقتراب الولايات المتحدة من إنهاء تنظيم الدولة، حيث تعد مكافحة الإرهاب البوابة الرئيسية للتدخل في شؤون الدول الأخرى بعد أحداث ١١ سبتمبر.. ومع عدم وجود أي تنظيمات إرهابية في شرق سوريا ـ بحسب التصنيف الأمريكي ـ فليس أمام هذه القوات مبررا أخلاقيا وقانونيا كافيا للدخول إلى المنطقة، ولو فرضنا التدخل مع عدم تحقق ذريعة الحرب على الإرهاب فنحن أمام ثلاثة احتمالات للتحرك جغرافيا، وهي تحمل ثلاثة عناوين رئيسية للحرب: (١) فإما أنها تنذر بحرب عربية_إيرانية، وهذا يعزز فكرة الاتجاه شرقا، (٢) وإما أنها تنذر بحرب عربية_تركية، وهذا يعزز فكرة الاتجاه شمالا، (٣) وإما أنها تنذر بحرب ضد الجميع، تبدأ بمعارك تمهيدية ضد تنظيم القاعدة، وغيره من الجماعات المصنفة على قوائم الإرهاب في إدلب، وهذا يعزز فكرة الاتجاه شرقا، وبالتالي تتصل هذه القوات عبر البحر بامتدادها في شرق وغرب سوريا، وتشكل خاصرة تهديد عربية لتركيا، بالتحالف مع الميليشيات الكردية.. بمعنى آخر وبشكل مركز جدا.. **لا يمكن فهم التحرك العربي إلا في ظلال فهم المشروع الأمريكي في المنطقة، والذي أعتقد أنه يتركز في ثلاث نقاط: (١) إضعاف القيادة السنية بزعامة تركيا، (٢) وإضعاف القيادة الشيعية بزعامة إيران، (٣) ومنع العرب من الوصول إلى قيادة رشيدة تخرجهم من المأزق الراهن..**
ويمكن شرح وتفصيل هذه النقاط الثلاث ضمن ثلاثة عناوين:

الأول: إيقاف التمدد الإيراني في المنطقة العربية، وإعادة العراق إلى الحظيرة العربية، وهو ما يتم العمل عليه حاليا من خلال التأثير في الوسط السياسي العراقي، وما شاهدناه مؤخرا في العملية السياسية في العراق يخدم هذا التوجه بشكل أو بآخر.. وبهذا يتم شرعنة الاستبداد، وتعويم النظام الرسمي العربي بنسخته الصهيونية المُطَوَّرَة، وكل ذلك يتم على حساب تقليص المشروع الإيراني في المنطقة العربية، بحيث يتم تخيير الشعوب بين نظام القمع العربي، وبين الإجرام الإيراني الذي يستهدف بنية الشعوب العربية، وهويتها الثقافية..

الثاني: إيقاف التمدد التركي في المنطقة العربية، وإنهاء أحلام تركيا في الوصول إلى عمقها الاستراتيجي العربي السني، وبالتالي سحب أهم أوراق القوة التي تعتمد عليها تركيا في استعادة مكانتها التاريخية كدولة مركزية في المجتمع الدولي.. وهنا يجدر التنبيه إلى حقيقة تاريخية معروفة لدى الباحثين، وهي أن تركيا لم تتحول إلى دولة مركزية إلا عندما تكاملت مع عمقها الاستراتيجي في المنطقة العربية، والمشرق الإسلامي..

الثالث: إيقاف تمدد ثورات الربيع العربي، والقضاء على ما تبقى منها، وذلك من خلال تقديم الدعم للثورة المضادة، والتي تعد امتدادا للنظام الرسمي العربي، أو امتدادا للمحور الصهيوني العربي بشكل أكثر دقة.. ولا يمكن فهم هذا الهدف كأحد أهداف التدخل العربي في سوريا إلا في ضوء الهدفين السابقين، بمعنى أنه هدف مكمل لهما، وإن كان هدفا قائما بذاته بالنظر إلى سياق آخر..

لا شك أن تركيا كانت قد اقترحت فكرة إرسال قوات عربية إلى سوريا، وناقشت الفكرة أواخر ٢٠١٥ مع السعودية وقطر، وكانت الفكرة قائمة على التدخل لإنهاء تنظيم الدولة، وإقامة منطقة آمنة برعاية تركية_عربية، إلا أن هذا المقترح لم يلق تجاوبا من قبل السعودية حينها.. ومن هنا لا يمكن قراءة التجاوب العربي مع الفكرة بعد إنهاء تنظيم الدولة، وتقدم المشروع التركي إلا كخطوة عدائية تجاه تركيا، ولا يمكن تفسيرها إلا في سياق دعم المشروع الأمريكي المناهض لها، والداعم لميليشيا قوات سوريا الديمقراطية.. وفي هذا السياق البعيد ينبغي فهم زيارة الوزير السعودي ثامر السبهان إلى الرقة أواخر تشرين_أكتوبر الماضي.. وفي سياق أقرب يمكن قراءة الزيارة ضمن خطة أمريكا لإعادة إعمار المناطق التي تقع ضمن نفوذها، وهذا يؤيد اتفاق "دعم مناطق استقرار جزئي".. ومن الجدير بالذكر أن روسيا لا تزال تبحث عن شركاء لإعادة الإعمار في مناطق نفوذها أيضا، حيث طلبت قبل يومين من الجمهوريات السوفيتية السابقة المشاركة في ذلك..

ربما نحن أمام سيناريو الحد من النفوذ الإيراني في سوريا لصالح نفوذ عربي أكثر قبولا على الصعيد الشعبي بقيادة مصر، وهذا سيكون له تداعيات كثيرة لصالح نظام الأسد، حيث من المرجح أن يعيد له حضوره الرسمي على المستوى العربي بالدرجة الأولى، ويخرجه من دائرة الاستحواذ الإيراني التي وقع فيها خلال سنوات الحرب، كما يساعده على بناء أرضية أكثر قبولا في المجتمعات السنية التي لا تزال تبحث عن إنهاء الدور الإيراني في المنطقة العربية.. وهذا يعني أنه سوف يتم استبدال الدور الإيراني في سوريا بدور عربي تقوده مصر،

وربما قبل نهاية هذا العام نشهد استبدال القوات الإيرانية بقوات مصرية ـ وقد يتم ذلك بتوافق مع روسيا أيضا ـ، بحيث يتم تخفيف حدة الوجود الإيراني في سوريا، وبالتالي يتم إقناع الثورة، والشعب الذي أرهقته الحرب بأن عدوه الطائفي قد خرج من البلاد.. وبعد ذلك تبدأ هذه القوى العربية ـ بما لديها من رصيد إخراج إيران ـ بالعمل على إزعاج تركيا كمرحلة ثانية، وذلك من خلال دعم الميليشات الكردية، وقد ظهر ذلك جليا في المساعدات التي قدمتها السعودية لقوات سوريا الديمقراطية.. وربما يستدير الزمان مرة أخرى لنشهد اندلاع حرائق جديدة في الشرق الأوسط، يشعلها بعض المراهقين من الحكام العرب..

مشروع عربي يتم بناؤه في حقل ألغام.. رؤية في التحديات..

لا شك أن أمام دخول قوات عربية إلى سوريا تحديات كبيرة، سواء على الصعيد العام، أو على الصعيد الخاص لدى الدول المقترحة، وأبدأ بمناقشة التحديات التي تواجه المشروع على الصعيد العام، والتي يمكن إجمالها في أربع نقاط:

الأولى: أن دخول قوات عربية إلى سوريا ينذر بمواجهة مباشرة بينها وبين روسيا، وإيران، والنظام، والميليشيات المتحالفة معه، وتركيا، والفصائل المتحالفة معها، وإن كان احتمال المواجهة مع روسيا وتركيا أقل نسبيا.. وفي ظل ظرف معقد ومتشابك إلى هذا الحد فمن غير المتوقع تحقيق دخول آمن، فمجرد دخول القوات دون تنسيق مسبق مع الأسد، ودون استناد إلى قرار أممي فهذا يضعف من شرعيتها القانونية، ويضعها في دائرة أهداف النظام، ومجرد دخولها إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية فهذا يضعها في حالة عداء مع معسكر الثورة، وبذلك يزيد احتمال حدوث توتر في المنطقة، وربما يتطور ليأخذ شكل مواجهة مباشرة بين الدول الإقليمية وحلفائها المحليين من جهة، وخصومها الآخرين من جهة أخرى.. وإن كان السيناريو الأرجح أن تقدم إيران دعما إضافيا لميليشياتها المتمركزة في سوريا والعراق، بهدف استنزاف القوات العربية في حرب غير تقليدية..

الثانية: أن الدول التي ذكرها بولتون في مقترحه لتشكيل هذه القوات تعصف بها أزمات كبيرة، فالأزمة الخليجية وحدها كافية لإفشال المشروع، ناهيك عن توتر خفي في العلاقات الخليجية_الأردنية، إلى جانب فتور في العلاقات بين السعودية والإمارات من جهة والسودان من جهة أخرى.. فكيف يمكن تشكيل هذه القوات في حين أن قوات التحالف الإسلامي على وشك التفكك، فالسودان ـ وتحت ضغط شعبي ـ سحب عددا كبيرا من جنوده الذين يشاركون في حرب اليمن منذ عامين، كما أن قيادة التحالف نفسها طلبت من قطر الخروج

من التحالف كرد فعل مع بداية الأزمة الخليجية.. فكيف يمكن لهذه الدول بناء تحالف إلى جوار تحالف لا يستطيعون الحفاظ عليه ؟!..

الثالثة: وجود اختلاف كبير في الرؤى، والسياسات، والمواقف بين تلك الدول، كما أشرنا سابقا.. فمصر التي تعد النواة البشرية للمشروع تقف إلى جانب نظام الأسد، بينما السعودية التي تعد النواة الاقتصادية له تقف إلى جانب الثورة، وقطر تعاني من أزمة كبيرة مع البلدين، وهي تناهض النظام بشكل كامل، ولا تزال تطالب بإسقاط الأسد حتى يومنا هذا.. وإلى جانب ما تعانيه هذه الدول من اختلاف في الرؤى، والسياسات، والمواقف فثمة إشكالية أكبر من ذلك أيضا، وهي غياب الرؤية، والاستراتيجية، وما يتصل بها من الخطط والأدوات التنفيذية لدى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو ما اتهم به جون بولتون من قبل بعض السياسيين الأمريكيين..

الرابعة: افتقار هذه القوات للدعم اللوجستي، حيث إنها لا تملك طرق إمداد فيما بينها إذا قررت الدخول إلى سوريا؛ إذ كيف تقوم بتأمين احتياجاتها من الأسلحة، والذخائر، والطعام، والشراب، والوقود وغير ذلك من الاحتياجات التقليدية التي تفتقر إليها أي قوة عسكرية.. بمجرد نظرة أولية إلى الجغرافيا لن تجد هذه القوات طريقا تسلكه إلى مقرات تواجدها؛ إذ ليس أمامها إلا خيارين: (١) الطريق البحري، وهو غير متاح في ظل وجود النظام في المناطق الساحلية، (٢) أو الطريق البري، وهو غير متاح ما لم تدخل الأردن في المشروع، ولا يمكن تأكيد ذلك حاليا..

هذا ما يتعلق بالتحديات التي تواجه المشروع على الصعيد العام، أما فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهه على الصعيد الخاص فيمكن مناقشتها بحسب موقف كل دولة؛ إذ لكل دولة ظروفها الخاصة بها:

فأما السعودية: فهي غارقة.إلى جانب الإمارات.في حرب اليمن، وتتكبد خسائر هائلة بشكل يومي، وتتعرض لضغوط دولية مستمرة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والتي قد تستخدم كورقة دولية ضدها عند أول استحقاق لا يتفق مع سياساتها ومصالحها.. كما أنها تعاني من مشاكل داخلية كبيرة جدا، وربما هي على أبواب انفجار كبير، حيث تقوم السلطة الجديدة بقيادة محمد بن سلمان بإجراء تغييرات جذرية في البلاد، من المرجح أن تسبب قلاقل في بنية الدولة، وفي المجتمع السعودي ككل؛ لأنها تتجاوز الحدود السياسية والاقتصادية إلى تغييرات اجتماعية، يمكن وصفها بأنها تحول ثقافي شامل في البلاد.. فضلا عن كونها تعيش

تحت واقع أزمة اقتصادية ربما لم تظهر آثارها بعد بسبب وجود غطاء مالي مقبول قادر على تغطية النفقات وإغلاق العجز.. ناهيك عن انشغالها إلى جانب الإمارات بحصار قطر، في أزمة تعد الأطول من نوعها في مجلس التعاون الخليجي..

وأما الإمارات: فهي متورطة في مشاكل كثيرة، ومن المرجح أنها لن تستطيع حمل كل الملفات، فهي تشارك عسكريا وماليا في حرب اليمن، وتشارك عسكريا وماليا في الحرب الدائرة في ليبيا إلى جانب خليفة حفتر، كما أنها تستعد لمواجهة مشكلة بحرية كبيرة خلال الفترة القادمة، حيث دخلت في حرب موانئ مع باكستان، على إثر تهديد استراتيجي بخروج ميناء دبي عن الخدمة لصالح ميناء جوادر الباكستاني، وهذا يعد أحد أسرار الدعم الإماراتي للهند ضد باكستان، والذي وصل إلى حد بناء المعابد الهندوسية للهنود في الإمارات..

وأما مصر: فلديها مشكلة كبيرة جدا في سيناء، حيث تشهد المنطقة مواجهات يومية بين الجيش المصري وتنظيم الدولة، ناهيك عن انشغال الجيش بتأمين حدود مصر الطويلة مع ليبيا، التي تزداد فيها الفوضى يوما بعد يوم، فضلا عن الاضطرابات الداخلية التي تعاني منها البلاد، حيث الأوضاع مرشحة للانفجار في أي لحظة بسبب غلاء الأسعار، والسياسات القمعية التي يتبعها السيسي.. ومن الجدير بالذكر أن تجربة الجيش المصري بإرسال قواته خارج الحدود سجلت فشلا ذريعا في حرب اليمن عام ١٩٦٢، ولعل هذا أحد أسباب عزوفه عن مشاركة برية فاعلة في تحالف دعم الشرعية مؤخرا، حيث اكتفى بإرسال عدة سفن حربية إلى البحر الأحمر، بهدف حماية الأمن القومي المصري من التهديد الذي تشكله ميليشيات الحوثي، حيث تهدد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، والذي يعتبر المدخل البحري الوحيد إلى قناة السويس..

وأما السودان: فمن المعروف أن لديه مشاركات سابقة إلى جانب المملكة، إلا أنه لا يمكن الجزم بمشاركة جديدة له في سوريا؛ خاصة أنه تعرض لانتقادات داخلية كبيرة جدا بسبب ازدياد عدد القتلى له في اليمن، ما دفعه إلى سحب عدد من جنوده قبل مدة، الأمر الذي يعني إضعاف فرصة مشاركته في مستنقع جديد ربما يفتح الباب لأزمات داخلية.. وبالرغم من ذلك لا يمكن الجزم بعدم مشاركته في هذا المشروع تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها، والتي وصلت إلى حد إيقاف رواتب البعثات الدلوماسية.. ومن المعروف أن السودان لا يزال تحت تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية، والتي رفعت عنه جزئيا في أواخر عهد أوباما، في محاولة يمكن قراءتها في سياق إدخال السودان كدولة فاعلة في المحيط العربي، وكنا أشرنا لهذه النقطة في مقالات سابقة.. من المرجح أن تمارس السعودية ضغطا إضافيا

على السودان ليشارك بفاعلية في هذا المشروع، إلا أنه لا يعتقد حدوث استجابة كبيرة للأسباب التي تم ذكرها، ونظرا للعلاقات التركية_السودانية المتميزة هذه الأيام، والتي قد تحول دون انخراطه في مشاريع مناوئة لتركيا..

وأما الأردن: فلا يختلف كثيرا عن واقع السودان، فهو يعيش تحت ضغط أزمات اقتصادية خانقة، أدت إلى اندلاع احتجاجات غير مسبوقة في البلاد، أشعل فتيلها القانون الضريبي، كما أنه يعاني من فقر شديد في البنية التحتية، وهو يعتمد بشكل أساسي على المساعدات التي كانت تقدم له من دول الخليج، والتي توقفت قبل مدة إثر اختلافات في الرؤى بينه وبين السعودية في ملف "صفقة القرن".. ومن المرجح أن إيقاف المساعدات للأردن سوف يزيد من الضغط عليه لتمرير الصفقة، وللمشاركة في مشروع إرسال قوات عربية إلى سوريا، إلا أنه لا يمكن الجزم بموقفه النهائي، خاصة أن العلاقات التركية_الأردنية تشهد تطورات إيجابية هذه الأيام، بالرغم من التشويش المتعمد من بعض دول المنطقة.. ومن الجدير بالذكر أن الأردن لم يقف عند حدود ترك التعليق على المشروع باعتباره غير صادر عن جهة رسمية في الولايات المتحدة، بل تعدى ذلك إلى صدور تصريحات قوية جدا تجاه المملكة، في سابقة تعد الأولى من نوعها في العلاقات بين البلدين، حيث هاجم نائب رئيس مجلس الوزراء الأردني الأسبق محمد الحلايقة وزير الخارجية السعودية عادل الجبير عقب التصريحات التي أعلن فيها عن استعداد بلاده لإرسال قوات عربية لتحل محل القوات الأمريكية في سوريا، واصفا بأنه كلام "خطير وفاقد للحكمة" بحسب بعض الصحف الأردنية..

لا شك أن أمام المشروع تحديات كبيرة جدا، ولا يعتقد أن دول الخليج العربي قادرة على إرسال قواتها إلى سوريا، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها في اليمن.. ربما غاية ما تستطيع فعله هو دفع التكاليف، وإرسال قوات للتدريب والدعم الفني، وأما على صعيد إرسال قوات برية قتالية فالخيارات صعبة جدا، حيث لا يوجد اندفاع عربي لهذه المشاركة، والخيارات المتاحة هي: مصر، والسودان، والأردن، وباكستان، وبعض الدول الإفريقية، إلى جانب الاستعانة ببعض الشركات الأمنية الأمريكية.. إلا أن هذه الخيارات ليست على مستوى واحد من الاحتمال؛ فاحتمال مشاركة باكستان ضعيف جدا، خاصة أنها أصبحت أكثر بعدا عن سياسات المملكة في السنوات الأخيرة، واعتذرت عن المشاركة إلى جانب التحالف في اليمن، ناهيك عن علاقات حادة مع الولايات المتحدة، وفي الاتجاه الآخر هناك تقدم ملحوظ في العلاقات التركية_الباكستانية خلال السنوات الأخيرة، كما تشهد العلاقات الباكستانية_الإيرانية تحسنا على خلفية عدم انخراط باكستان في سياسات المملكة الرامية لحصار طهران، وهذا يقلل من احتمال دخولها في تنفيذ سياسات مناوئة للبلدين.. وأما

الأردن والسودان فتحدثنا سابقا أنهما يعيشان على وقع أزمات اقتصادية كبيرة ربما تدفعهما للمشاركة بالحدود الدنيا في هذا المشروع، وقد يسمح تطور العلاقات التركية_السودانية بتفاهم حول إرسال قوات محدودة إلى سوريا.. ويبقى الخيار الأوفر حظا هو الاعتماد على الجيش المصري، والذي يرجح أن يقوم بابتزاز دول الخليج العربي، ويطالب بأموال هائلة لقاء التدخل، بحيث يستطيع السيسي حل المشكلة الاقتصادية التي تمر بها بلاده..

مشروع عربي فقد صلاحيته.. العرب يتحركون خارج الزمن..

العرب يتحركون خارج الزمن.. هذه ملاحظتي التي أسجلها على مئات القرارات العربية.. عندما أنظر إلى مشروع من هذا النوع تعود بي الذاكرة إلى بدايات الثورة السورية، حيث كانت هناك فرصة كبيرة لاحتواء الموقف عربيا، أما بعد أن تدخلت عشرات القوى في الصراع الدائر في سوريا، وباتت سوريا حقل تجارب لأكثر أنواع الأسلحة تطورا في العالم، بحسب تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.. بعد كل هذا كيف يمكن أن يكون المشروع حلا لأزمة دولية معقدة دخلت عامها الثامن ؟ هذا أشبه بالمحال.. ولعله هو السبب الذي دعانا لقراءة المشروع في سياق سلبي تماما، ليس على سوريا فحسب، بل على المنطقة العربية، وأطراف العالم الإسلامي..

ربما قبل ستة عقود كان هناك مشروع مقارب يسبق الزمن، حيث طرحت فكرة إنشاء قوات عربية بهدف حماية الأمن القومي العربي، ولم يتم تمرير المشروع، وبعد عدة محاولات تم إقرار فكرة تشكيل قوات عربية طارئة تحت مظلة جامعة الدول العربية في ظروف خاصة جدا، ولمهام تتعلق بحفظ الأمن والسلام في المنطقة العربية.. وهذا ينقلنا للحديث عن السيناريوهات المحتملة لدخول قوات عربية إلى سوريا..

مشروع معقد في ظرف متشابك.. قراءة في السيناريوهات المتوقعة..

لشدة تعقيد المشروع ذهب كثير من الكتاب والباحثين إلى التقليل من احتمالية حدوثه، لكن إذا اعتبرنا الفكرة ضمن قائمة الاحتمالات والاتجاهات التي تستعد لها المنطقة خلال الأشهر الستة أو السنة القادمة.. فنحن أمام ثلاثة سيناريوهات متوقعة:

الأول: أن تدخل القوات العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، وذلك ضمن تفاهم عربي مع النظام، ربما يكون ثمنه عودة نظام الأسد إلى مقعده في الجامعة، وهو ما جرى الحديث

عنه عدة مرات، واقترحته بعض الدول العربية المؤيدة للنظام.. وكان الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط قد أكد في تصريح سابق له أن "مسألة عودة سوريا للجامعة العربية مثارة في كواليس العمل العربي المشترك، ولكن حتى الآن الوضع ليس جاهزا لاتخاذ خطوة في هذا الاتجاه".. ومن الجدير بالذكر أن العراق طالبت عدة مرات بعودة سوريا إلى مقعدها في الجامعة، كان آخرها على لسان وزير خارجيتها إبراهيم الجعفري.. كما كشف النائب العراقي جاسم محمد جعفر في تصريح سابق له أن "العراق، ومصر، والجزائر، وتونس، يدعمون وبقوة عودة سوريا إلى وضعها الطبيعي، وإعادة عضويتها في الجامعة العربية"..

الثاني: أن تدخل القوات العربية تحت مظلة الجامعة بقرار ملزم دون تفاهم مع نظام الأسد، وذلك وفقا للنظام المعدل في اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠.. ولتنفيذ هذا الخيار لا بد من إصدار قرار عربي ينص على تشكيل قوات عربية تحت مسمى حفظ السلام في سوريا، وإصدار مثل هذا القرار يحتاج إلى أغلبية تدعم التدخل، ليس من السهل الحصول عليها في ظل انقسام عربي تجاه الأسد.. كما أنه يبقى قرار ضعيفا في ظل تعارض الصلاحيات بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن بوصفه المسؤول الأول عن حفظ الأمن والسلام الدوليين.. ناهيك عن أن صدور مثل هذا القرار دون تنسيق مسبق مع الأسد ينذر بمواجهة عربية_إيرانية، لا يبدو أن النظام الرسمي العربي مستعد لها حاليا..

الثالث: أن تدخل القوات العربية دون مظلة قانونية عربيا، وبالتالي ليس أمامها إلا الاستناد إلى قرار أممي لا يمكن التوصل له في ظل معارضة الأسد، والفيتو الروسي الصيني المزدوج.. وبالتالي سوف تكتفي الدول العربية بغطاء أمريكي منفرد لا يستند إلى الشرعية الدولية، إلا أنه يسمح لها بالعمل دون مواجهة مع مؤسسات المجتمع الدولي، ولا يرفع عنها الحرج والمساءلة إذا ما تخلت الولايات المتحدة عنها تحت أي ظرف كان..

بعد استعراض هذه السيناريوهات لا يمكن ترجيح أحدها على الآخر إذا لم يتم تحديد الهدف الأساسي من دخول القوات العربية إلى سوريا، وقد ذكرنا في محور سابق من المقال أنه ثمة ثلاثة أهداف أساسية كبرى، ومع كل هدف يمكن ترجيح أحد هذه السيناريوهات على غيره؛ (١) فإذا فرضنا أن الهدف الأبرز هو تركيا فالسيناريو الأول هو الأرجح، وما يحدث من تفاهمات إقليمية_دولية حول درعا سوف يحدد الكثير من الاتجاهات، وربما يوفر لنا قراءة أكثر وضوحا للمستقبل، (٢) وإذا فرضنا أن الهدف الأبرز هو إيران فالسيناريو الثاني والثالث أرجح، (٣) وإذا فرضنا أن الهدف الأبرز هو محاربة الإرهاب، واستعادة الاستقرار في سوريا كهدف معلن فالسيناريو الأول هو الأرجح، (٤) وإذا فرضنا أن الهدف مشترك لمواجهة

إيران، وتركيا، والجماعات الإرهابية، فالسيناريو الثالث هو الأرجح.. ولا شك بالمحصلة فإن جميع هذه السيناريوهات مطروحة، وصالحة لتحقيق جميع الأهداف، ويبقى ترجيح أحدها على الآخر بحسب الظروف، والمعطيات، وما يمكن بناؤه من تفاهمات..

هذه قراءة مجردة.. أما بالنسبة لمصالح الدول العربية فأعتقد أن السيناريو المفضل لديها هو الدخول بتنسيق مسبق مع الأسد، وربما هذا ما تسعى له مصر حاليا في الخفاء، حيث لا تزال اللقاءات جارية بين المؤسسات الأمنية في البلدين، كان أشهرها اللقاء الذي جمع بين علي مملوك ومسؤولين رفيعي المستوى من المخابرات المصرية في بيروت بحسب بعض المصادر.. ومن المعلوم ارتباط البلدين سياسيا وعسكريا وأمنيا بعلاقات مميزة تاريخيا، حيث كانا على الدوام يتحركان ضمن سياسات مشتركة، بل يمكن القول: إنهما معا كانا يقودان السياسة العربية خلال العقود الأخيرة، قبل انتقال مركز السياسات العربية إلى منطقة الخليج العربي، واختصارها أو احتضارها في مجلس التعاون الخليجي كما أشرنا له في مقالات سابقة..

مشروع عربي_أمريكي يساهم في تأزيم العلاقات العربية_التركية..

حتى الآن لا يمكن الجزم بانتقال الفكرة إلى طور التنفيذ، لكن ما يمكن تأكيده أنها ستكون عاملا إضافيا لتأزيم العلاقات العربية_التركية، وهذا قد يدفع تركيا أكثر فأكثر للانخراط في تفاهمات مع روسيا وإيران.. ليس هذا فحسب بل قد تظهر لاحقا باكستان إلى جانب هذا الاتجاه، خاصة مع التقارب الباكستاني_الصيني، والعلاقات غير المسبوقة التي يشهدها البلدان على إثر إطلاق مشروع ميناء جوادر، وانخراط باكستان في المبادرة الصينية العالمية "الحزام والطريق".. وبالتالي فإن أي تصرف استفزازي يقوم به المحور الصهيوني العربي سوف يزيد من احتمالات المواجهة العربية_التركية، **وربما نستيقظ على وقع اصطفافات جديدة تمزق الأمة العربية والإسلامية، لتجد الأمة نفسها في مواجهة نفسها..**

كنا قد حذرنا كثيرا من هذا الاحتمال، وطالبنا النخب العربية والإسلامية بإعداد الإجابات لتلك السيناريوهات السوداء.. وفي سياق الأسئلة الصعبة، والإجابات المحتملة أكدنا مرارا أن الحرب سوف تعيد فرز دول المنطقة، وأنها قد تفرض اصطفافات جديدة على القوى الفاعلة إقليميا. سواء في ذلك الدول والجماعات ، وربما تدفع الوسط العربي والإسلامي إلى مزيد من الانقسام والتشظي، بسبب اتساع مساحة الاجتهاد السياسي والديني، وعدم القدرة على بناء مواقف مشتركة..

خاتمة..

إذا كانت روسيا دفنت الحرية، فإن أمريكا صنعت لها تمثالا من السلاسل والقيود.. وإذا كان التدخل الروسي هو الأسوء في تاريخ الثورة، فإن الموقف الأمريكي لم يكن أحسن حالا منه، حيث قامت الولايات المتحدة بتغذية الصراع، ومنعت الثورة من التفوق على النظام، وفي نفس الوقت لم تسمح للنظام بالانتصار على الثورة، واستنزفت جميع الأطراف في حرب شرسة، لا غالب فيها ولا مغلوب..

هناك محاولات لاحتواء الحرب، وبناء تسوية سياسية تسمح بإحراز مكاسب لجميع الأطراف، وربما تم البدء بتنفيذها كما أشرنا سابقا، إلا أنه لا يمكن الجزم بنجاحها، والسبب في ذلك: (١) تناقض المصالح الدولية وعدم قابلية الوضع في سوريا لإبرام صفقة سياسية مستقرة، (٢) وإصرار إيران بوصفها دولة ذات نفوذ في القضية السورية على استمرار الحرب، حيث تعد الفوضى بيئة مثالية لتحركاتها، إلى جانب (٣) وجود قناعة لدى بعض الأطراف بإمكانية الحسم العسكري ـ أعني النظام وإيران وروسيا تحديدا ـ، فما لم تقتنع هذه الأطراف أنها غير قادرة على حسم النزاع فلن تجلس إلى طاولة مفاوضات حقيقية لبحث مصير البلاد..

أعتقد أن الثورة السورية أمام أشهر حاسمة، وثمة تحولات كبيرة خلال الفترة القادمة، يمكن إجمالها ضمن ثلاثة مستويات: (١) **تحولات محلية** تنتجها الصراعات الداخلية في الشمال المحرر ـ أعني إدلب تحديدا ـ، وهي تستند إلى فكرة الغلو كأساس نظري يغذي تلك الصراعات. (٢) **وتحولات إقليمية** ـ بعضها تحت مظلات دولية ـ متأثرة بتلك التحولات، والعنوان الأبرز لها المزيد من الانخراط الإقليمي في الصراع. وتحت ضغط التحولات المحلية والإقليمية ربما نشهد (٣) **تحولات دولية** خارج نطاق المؤسسات الرسمية، والعنوان الأبرز لها المزيد من الانخراط الدولي في الصراع، وذلك من خلال حضور أكبر للدور الأمريكي، وتكثيف الحضور الروسي، وربما يكون هناك حضور لأطراف دولية أخرى مساندة لها..

أخيرا.. المنطقة العربية على عتبات تحول تاريخي طويل الأمد، والمحور الصهيوني العربي لا زال يحاول الإمساك بالمنطقة، ويتلقى مساعدة دولية كبيرة في ذلك، وحيث لم يستطع تنفيذ المهمة فإنه يتجه إلى تفجير المنطقة، وإدخالها في أزمات كبيرة برعاية دولية، حيث نشهد

بوادر انفجار كبير في العلاقات العربية_العربية، العربية_التركية، العربية_الإيرانية، والاستعمار هو المستفيد الأكبر من هذا الانفجار..

٩/حزيران_يونيو/٢٠١٨